

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس حلمى أحمد عبد الهادى، مديرًا للتدريب من الفئة الأولى بالمؤسسة المصرية العامة لتصانع الحرية وصناعات الطيران.

مادة ٢ - تعيين السيد الدكتور المهندس عباس محمد صادق، مديرًا لمعهد الفن الملحق بالمؤسسة المصرية العامة لتصانع الحرية وصناعات الطيران من الفئة الأولى.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية م

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شوال سنة ١٣٨٩ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٨٩ لسنة ١٩٦٩

تعيين خبير أكتوارى من الفئة الأولى بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦:

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية

رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٦٦:

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور شفيق أسعد إبراهيم، خبيراً أكتوارياً من الفئة الأولى بالمؤسسة المصرية العامة للتأمين.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شوال سنة ١٣٨٩ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه النص الآتي:

”يجوز ل مجلس الإدارة منح إجازة خاصة بدون مرتب بناء على طلب أمام في الأحوال الآتية :

(١) للزوج أو للزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة سنة أو أكثر. ولا يجوز أن تتجاوز الإجازة مدة بقاء الزوج في الخارج.

(ب) للأسباب التي يدهها العامل ويقدرها المجلس حسب مقتضيات العمل وظروفه.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تقل مدة الإجازة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على أربع سنوات ويجوز شغل وظيفة العامل بصفة مؤقتة لمدة تتمى بانتهاء مدة الإجازة.

ويمنع العامل الذي يصاب بجراح أو مرض بسبب تأديته وظيفته أو الحالات لمريض بموجب معد إجازة خاصة بموجب قرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على توصية السلطة الطبية المختصة وللدة التي تراها. ولا تخسب هذه الإجازة من إجازات العامل المرخصة أو الاعتيادية“.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. ويعدل به من تاريخ صدوره م

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شوال سنة ١٣٨٩ (٢٠ ديسمبر ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٨٨ لسنة ١٩٦٩

تعيينات بالمؤسسة المصرية العامة لتصانع الحرية وصناعات الطيران

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور:

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له: